الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة المالية
المديرية العامة للضرائب

نشرة المديرية العامة للضرائب

النشرة الإعلامية للمديرية العامة للضرائب – عدد خاص
نوفمبر 2023

تحقيق التوصيات المترتبة عن الجلسات الوطنية للإصلاح الجبائي

إفتتاحية

في إطار التفكير المطروح حول ضرورة إعادة هيكلة النظام الجبائي الوطني وعصرنة نمط سير الإدارة الجبائية الجزائرية، نظمت المديرية العامة للضرائب تحت رعاية السيد وزير المالية، جلسات حول الإصلاح الجبائي على مدى ثلاثة أيام، امتدت من 20 إلى 22 جويلية 2020، حيث شاركت فيها جميع المؤسسات والإدارات العمومية، بالإضافة إلى ممثلين عن مختلف الهيئات والجمعيات الناشطة في المجال الاقتصادي والاجتماعي .

إن الهدف من عقد هذه الجلسات هو تشخيص النقائص والاختلالات المسجلة في النظام الجبائي الجزائري، وجمع آراء المشاركين حول الدور المركزي للضريبة وكذا المقترحات من أجل ضمان توزيع عادل للأعباء الجبائية وتشكيل دعامة في السياسة المتبعة لإعادة بعث الاقتصاد .

وقد سمحت هذه الجلسات، التي نُظمت على شكل ورشات عمل، بالوصول إلى توصيات ترتكز على المحاور الإستراتيجية التالية:

- تحسين أداء النظام الجبائي الوطني من خلال توسيع الوعاء الضريبي.
- تعزيز العدالة الجبائية من خلال مراجعة توزيع العبء الجبائي بين المواطنين والمؤسسات الاقتصادية.
- تبسيط الإجراءات الجبائية وتوفير الأمن القانوني لتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار الخالق للثروة ومناصب العمل.
- عصرنة تسيير الإدارة الجبائية من خلال إطلاق عملية رقمنة المصالح المكلفة بالوظائف المختلفة للضرائب.

حرصا منها على تجسيد هذه التوصيات، انطلقت المديرية العامة للضرائب في مشروع المراجعة التدريجية للتشريع الجبائي من خلال قوانين المالية لسنوات 2021 و2022 و2023، وذلك بإعطاء الأولوية، وفقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية، للتدابير المتعلقة بتخفيض الأعباء الجبائية للأُسَر والأجور المنخفضة، وتشجيع الاستثمار وإعادة بعث الاقتصاد .

من جهة أخرى، أولت المديرية العامة للضرائب اهتماماً خاصاً لتبسيط الإجراءات من خلال رقمنتها وذلك من خلال تقديم خدمات عن بعد لفائدة المستخدمين وتسريع عملية عصرنة مصالحها، سواء من ناحية المنشات أو من ناحية رقمنة تسيير الضريبة.

وعليه فان متابعة وقيادة هذه الإصلاحات التي رأت بروز مهن جديدة مدفوعة بإستراتيجية الانفتاح على العالم الاقتصادي والاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء استدعت مراجعة تنظيم المصالح المركزية للمديرية العامة للضرائب.

بالإضافة الي ذلك، فان النتائج المرجوة من الإصلاحات المتخذة ستحقق بأريحية من خلال وضع ثقافة جديدة ترتكز على التسيير بالنجاعة على مستوى جميع مصالح الإدارة الجبائية.

في هذا الصدد، تم وضع سلسلة من المؤشرات الاستراتيجية لقياس إنجازات مصالح المديرية العامة للضرائب، مقارنةً مع الأهداف المحددة، وذلك استجابةً لقواعد الحوكمة الفعالة.

وقد ُخصص هذا العدد من رسالة المديرية العامة للضرائب لعرض أهم التدابير المعتمَدة والإجراءات المتخذَة من أجل التكفل بالتوصيات المترتبة عن الجلسات الوطنية حول الإصلاح الجبائي.

السيدة أمال عبد اللطيف
المديرة العامة للضرائب

الفهرس

I.إدارة جباية ملائمة ومفتوحة على بيئتها

1-وضع تنظيم جديد للإدارة المركزية يتمحور حول مهن المديرية العامة للضرائب
2-متابعة وضع حيز الخدمة الهياكل اللامركزية الجديدة
3-رقمنة مصالح المديرية العامة للضرائب
4-تعزيز قدرات اعوان الادارة الجبائية

II.تطور التشريع و التنظيم الجبائيين

1- نظام جبائي قائم على الانصاف الجبائي
2-تخفيض الضغط الجبائيوالحفاظ على القدرة الشرائية
3-تعزيز الامن القانوني
4- تحسين مناخ الاعمال و تشجيع الاستثمار
5- الاحتواء الجبائي و المالي
6- تعبئة الايرادات الجبائية لفائدة الجماعات المحلية

I- إدارة جباية ملائمة و مفتوحة على بيئتها

1.I وضع تنظيم جديد للإدارة المركزية يتمحور حول مهن المديرية العامة للضرائب

بهدف التحول التنظيمي والتسييري متماشي مع التطور الإقتصادي والإجتماعي وكذا الإنفتاح الدولي و تطوير التكنولوجيات الرقمية الجديدة، فإن الإدارة الجبائية قامت بوضع هيكل تنظيمي جديد على مستوى الإدارة المركزية.

النهج المعتمد أثناء تصميم هذا الهيكل الجديد، من خلال إنشاء أقسام ومديريات جديدة،برتكز على التخصص الملائم لمختلف مهن المديرية العامة للضرائب، على تبادل المعلومات،القيادة و المرافقة في التحول الرقمي .

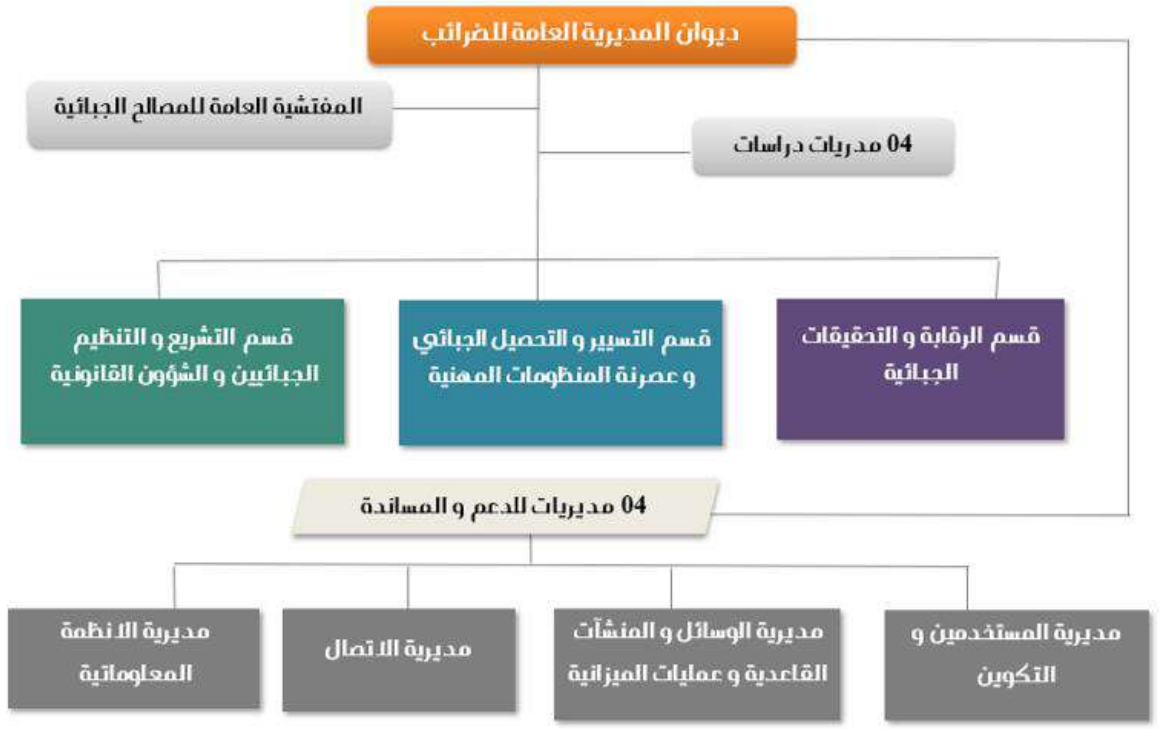

- الهيكل التنظيمي للمديرية المركزية-

2.I متابعة وضع حيز الخدمة الهياكل اللامركزية الجديدة

شرعت المديرية العامة للضرائب في تسريع عملية وضع حيز الخدمة الهياكل اللامركزية الجديدة، وهي مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب ، وذلك تدريجياً وفق لاستلام هذه المنشئات.وقد تم استلام إلى غاية نوفمبر 2023، 46 من أصل 59 مركزًا للضرائب و146 من أصل 244 مركزًا جوارياً للضرائب مبرمج.

تمنح هذه الهياكل الجديدة، التي تعتبر المحاور الجبائي الوحيد للمكلفين بالضريبة من تقديم خدمات ذات نوعية لفائدتهم .

3.I رقمنة مصالح المديرية العامة للضرائب

فيما يتعلق برقمنة الادارة الجبائية فقد تم تسطير مخطط واسع لتسريع وتيرة رقمنة المصالح الجبائية ؛ و ذلك بغية تمكين المديرية العامة للضرائب من توفير خدمة ذات نوعية مطابقة للمعايير الدولية و رغبات المكلفين بالضريبة و المواطنين. ويتضمن بشكل رئيسي:

- ✓ تنفيذ مخطط نشر النظام المعلوماتي "جبايتك" على مستوى مديرية كبريات المؤسسات و 41 مراكز للضرائب و27 مراكز جواريا للضرائب؛
- ✓ توسيع عروض خدمات التصريح والدفع الإلكترونيين للضرائب والرسوم من خلال بوابة **"جبايتك"** لفائدة المكلفين بالضريبة المنخرطين في النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب، (69 موقعا لحد الان)؛
- ✓ نشر خدمات التصريح والدفع الالكترونيين للضرائب والرسوم من خلال بوابة **"مساهمتك"** بالنسبة للمكلفين بالضريبة التابعين لـ 256 قباضة ضرائب غير المزودة بالنظام المعلوماتي "جبايتك".
- ✓ عرض خدمات رقمية لحساب الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الاجمالي و نظام محاكاة لحساب الضريبة على المداخيل المتأتية من تأجير الأملاك العقارية.

4.I تعزيز قدرات مستخدمي الادارة الجبائية

لتحقيق هدفها المتمثل في تعبئة الإيرادات الضريبية في تمويل الإنفاق العمومي للدولة، ركزت المديرية العامة للضرائب باعتبارها إدارة خدماتية، على تعزيز الموارد البشرية وقدراتها، التي تشكل محورا هاما في مخطط عمل المديرية العامة للضرائب .

ويعتبر إنشاء مديرية المستخدمين والتكوين، في إطار وضع الهيكل التنظيمي الجديد للإدارة المركزية للمديرية العامة للضرائب، خطوة مهمة في تحسين إدارة الموارد البشرية.

وفي هذا السياق، تم وضع إستراتيجية تكوينية لتعزيز قدرات موظفي الإدارة الضريبية، تتمحور حول المحاور التالية:

- ✓ مرافقة رقمنة المصالح؛
- ✓ اكتساب قدرات جديدة في ميادين التسيير والاتصال لفائدة الاطارات المعينين حديثًا بالإضافة الى مهارات مهنية بالنسبة للموظفين الجدد (التدريب على التكيف مع الوظيفة)؛
- ✓ تحسين المهارات المهنية لأعوان المصالح في إطار دورات تحسين المستوى.

وقد تم تسجيل، خلال سنتي 2022 و2023، استفادة 1941 موظفا من التكوين في إطار القانون الأساسي للوظيفة العمومية و6248 موظفا من دورات تكوين تحسين المستوى.

ومن أجل تعزيز الموارد البشرية، استفادت المديرية العامة للضرائب من 372 منصبا ماليا لجميع الرتب، منحت في إطار رخصة استثنائية من طرف الوزير الأول لفائدة قطاع المالية تشمل عدة رتب.

II - تطور التشريع و التنظيم الجبائيين

1.II نظام جبائي قائم على الإنصاف الجبائي

إن تبني نظام جبائي قائم على الانصاف كان دوما محل اهتمام خاص لكل مشروع للإصلاح الجبائي. وكذلك هو الحال بالنسبة لهذه الجلسات التي أسفرت عن توصيات تتمحور أساسًا حول توسيع الوعاء الضريبي، وتوزيع عادل لمساهمات المكلفين بالضريبة والثروة الوطنية وكذا تأطير إدارة عبء الإثبات.

من اجل تنفيذ هذه التوصيات، اقترحت الإدارة الجبائية مجموعة من التدابير التي تمت المصادقة عليها في إطار قوانين المالية لسنوات 2021 و2022 و2023. وتتمثل أهم هذه التدابير فيما يلي:

❖ مراجعة أنظمة فرض الضريبة على أنشطة الأشخاص الطبيعيين

من أجل توسيع الوعاء الضريبي وتنسيق أنظمة فرض الضريبة على الأنشطة التي يمارسها الأشخاص الطبيعيين نص قانون المالية لسنة 2022، على إعادة هيكلة هذه الأنظمة من خلال تأسيس:

- ✓ نظام حقيقي يخص الأرباح المتأتية من الأنشطة الصناعية والتجارية.
- ✓ نظام مبسط يخص الأرباح المتأتية من المهن الحرة.

وقد رافقت إعادة هيكلة هذه الأنظمة مراجعة:

- ✓ طريقة تحديد وفرض الضريبة على المداخيل الفلاحية.
- ✓ عتبة تطبيق الضريبة الجزافية الوحيدة من خلال تحديدها بـ 8.000.000 دج عوضا عن 15.000.000 دج .

❖ شمولية وتدرج الضريبة على الدخل الاجمالي

- ✓ إن ضمان مساهمة المجتمع الوطني في الضريبة حسب القدرات التساهمية وطيد الارتباط بفرض ضريبة عادلة.
- ✓ من هذا المنطلق اعتمد التشريع الجبائي حاليا مبدأ شمولية فرض الضريبة على مداخيل الأشخاص الطبيعيين والذي يتضمن دمج جميع المداخيل المحققة في وعاء الضريبة على الدخل الاجمالي على مستوى الموطن الجبائي للمكلف بالضريبة، باستثناء أولئك الذين تم إخضاعهم للضريبة المحررة. حيث يظل هؤلاء ملزمون بالتصريح لدى مصلحة الضرائب محل موطنهم الجبائي (المادة 31 ق م 2022) ويندرج أيضا هذا التوجه مباشرة في مشروع إصلاح دعم الدولة.

2.II تخفيض الضغط الجبائي والحفاظ على القدرة الشرائية

❖ مراجعة فئات الجدول التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي

مراجعة جدول الضريبة على الدخل الإجمالي من خلال مطابقة عتبة الشطر الأول للجدول بناءً على مبلغ الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون، وزيادة عدد الأشطر إلى ستة (06)، وإعادة ترتيب معدلاتها الهامشية، تعكس الجهد المبذول لتحقيق التدرج التصاعدي للضريبة على الدخل الإجمالي من اجل ضمان مساهمة عادلة للضريبة (المادة 31 ق م2022).

❖ إعفاء وتخفيض لفائدة فئة الأجور والمرتبات

- ✓ إعفاء من الضريبة على الدخل الإجمالي للأجور والرواتب الضعيفة التي لا تتجاوز 30.000 دج.
- ✓ منح خصم بنسبة 40% على الدخل الشهري (والذي لا يمكن أن يكون أقل من 1000 دج او يزيد عن 1500 دج).
- ✓ منح خصم إضافي ثاني للمداخيل التي تزيد على 30.000 دج وتقل عن 35.000 دج.
- ✓ بالنسبة للعمال ذوي الإعاقة الحركية أو العقلية أو المكفوفين أو الصم والبكم، منح خصم إضافي على مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي على المداخيل التي تزيد على 30.000 دج وتقل عن 42.500 دج (لا يمكن ان يتراكم مع الخصم الثاني).
- ✓ منح خصم إضافي على مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي بخصوص المداخيل التي تزيد على 30.000 دج وتقل عن 42.500 دج التي يقبضها العمال المتقاعدين من النظام العام (لا يمكن ان يتراكم مع الخصم الثاني)

❖ تدابير أخرى

- ✓ فرض ضريبة على الهامش بعنوان الضريبة الجزافية الوحيدة على رقم الأعمال المتعلقة بالمنتجات ذات الاستهلاك الواسع، والتي تكون أسعارها او هوامشها مقننة أو مسقفة، مهما بلغ مستوى الهامش المحقق (المادة 15 ق م 2023).
- ✓ إعفاء من الرسم على القيمة المضافة بخصوص أغذية المواشي والدواجن المنتجة محليًا (المادة 90 من قانون المالية لسنة 2022).
- ✓ مزايا جبائية لفائدة إنتاج زيت المائدة (ق م 2021، ق م 2022).

II. 3 تعزيز الأمن القانوني

من أجل زيادة تعزيز الأمن القانوني في النصوص الجبائية من خلال وضع قواعد جبائية واضحة، تم تبني تدابير تهدف إلى:

- ✓ اعتماد مفهوم القوة القاهرة كما تحددها أحكام القانون المدني من أجل تطبيق الأحكام المتعلقة بإعادة دفع الرسم المخصوم على القيمة المضافة إذا ما ظهرت حالة قوة قاهرة (المادة 43 ق م 2021).
- ✓ ملائمة آجال الاهتلاك المقبولة للتخفيض من أجل تحديد النتيجة الجبائية (محددة بموجب قرار من الوزير المكلف بالمالية).
- ✓ إعطاء مفهوم جديد للنتيجة الجبائية من خلال جعل القواعد الجبائية متوافقة مع القواعد المحاسبية الواردة في النظام المحاسبي والمالي، وتثبيت شروط قابلية الأعباء للخصم وكذا المعالجة الجبائية للعمليات المحررة بالعملات الأجنبية (المادة 41 ق م 2021).

❖ نشر النصوص التشريعية والتنظيمية ذات الطابع الجبائي

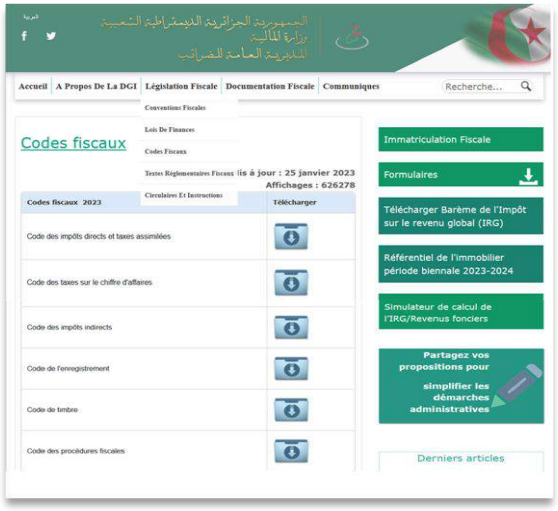

عمدت المديرية العامة للضرائب على تعميم الاطلاع على كل التشريعات والأنظمة والاجتهاد الجبائي من خلال إعداد ونشر هذه النصوص على موقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب. وتتضمن هذه النصوص بشكل رئيسي ما يلي:

- ✓ قوانين جبائية.
- ✓ 53 نصًا تنظيميًا ذو طابع جبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة (من 2021 حتى 2023).
- ✓ مجاميع المناشير لقوانين المالية لسنوات 2020 و2021 و2022 و2023، والتي تشمل أساسًا التدابير التطبيقية المتعلقة بالالتزامات الجبائية للمكلفين بالضريبة.

❖ تعزيز العلاقة مع المكلفين بالضريبة

لقد عملت المديرية العامة للضرائب دائما على جعل الاتصال الإداري في متناول الجميع، وذلك باستخدام مختلف قنوات الاتصال والوسائل المتاحة لتحسين وتوطيد علاقتها مع المكلفين بالضرائب .

وقد تميز مخطط العمل في هذا المجال بتكثيف الأنشطة المنجزة ونذكر على سبيل المثال :

- ✓ تنظيم زيارات ميدانية للإطلاع على ظروف استقبال واعلام الجمهور.
- ✓ تنظيم أيام ابواب مفتوحة على الادارة الجبائية؛
- ✓ نشر المعلومات الجبائية على الموقع الالكتروني الخاص بالمديرية العامة للضرائب.
- ✓ إدارة صفحات وسائل التواصل الاجتماعي: Facebook وTwitter وLinkedIn.
- ✓ التكفل بشكاوى المواطنين عبر الصناديق الإلكترونية المتاحة لهم.

ويتألف من 41 عضواً، يضم ممثلين عن جمعيات واتحادات مهنية ومتعاملين اقتصاديين وخبراء وأكاديميين وممثلي الادارة. وتتمثل مهمته بشكل خاص في ابداء الرأي حول المواضيع ذات الطابع الجبائي واقتراح التدابير الجبائية لمرافقة ودعم التنمية الاقتصادية.

- ✓ لقاءات مع المتعاملين الاقتصاديين، والجمعيات والاتحادات المهنية، والهيئات العمومية، من اجل الاطلاع على انشغالاتهم والصعوبات التي يواجهونها.
- ✓ تنظيم ملتقيات إعلامية حول مواضيع الساعة (قانون المالية، الامتيازات الجبائية، الأنظمة الجبائية، الخدمات الرقمية... إلخ.)، موجهة إلى مختلف الهيئات والتنظيمات والغرف (التجارة، الفلاحة، الصناعات التقليدية... إلخ.).

❖ المجلس الوطني للجباية، هيئة استشارية لكل المسائل الجبائية

من أجل إثراء النقاش العام في مجال الجباية وتعزيز مساهمة الغير في صياغة القانون الجبائي، قام وزير المالية بتاريخ 10 جويلية 2023 بتنصيب المجلس الوطني للجباية .

4.II تحسين مناخ الأعمال و تشجيع الإستثمار

لطالما كان القانون الجبائي أداة لا غنى عنها لدعم إعادة بعث النشاط الاقتصادي وتشجيع النهوض بالأنشطة الناشئة وقد تم ادراج عدة أحكام في قوانين المالية للسنوات الثلاث(03) الاخيرة، وتشمل ما يلي:

❖ تحفيزات لفائدة الاستثمار

✓ منح مزايا جبائية لفائدة المؤسسات الحاملة لعلامة «مؤسسة ناشئة» أو علامة «حاضنة » " بعنوان الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات والرسم على النشاط المهني وكذا الضريبة الجزافية الوحيدة بالإضافة الى إدماج أعمال البحث والتطوير المنجزة من قبل هذه الأخيرة ضمن النفقات المعنية بالخصم الضريبي، على غرار تلك التي تقوم بها الشركات الأخرى و ذلك في حدود سقف 200.000.000 دج (المواد 86 و87 من ق م 2021 والمادة 117 من ق م 2022 و 11 من ق م 2023.

✓ تشجيع أنشطة التصدير من خلال منح إعفاء دائم من الضريبة على الدخل الاجمالي (الأرباح الصناعية والتجارية والأرباح غير التجارية) عن عمليات تصدير السلع والخدمات والعمليات المتضمنة الخدمات المنشئة للعملة الصعبة والتي يحققها أشخاص طبيعيين، بالإضافة إلى إعفاء من الرسم على القيمة المضافة عند تصدير عمليات بيع تتضمن المجوهرات التقليدية المصنوعة من الفضة (المادتان 4 و39 من ق م 2021)؛

✓ أهلية الأنشطة التي تمارس بصفة المقاول الذاتي للاستفادة من نظام الضريبة الجزافية الوحيدة وإخضاعها لمعدل ضريبة بنسبة 5% (المادة 16 و51 من ق م 2023)؛

✓ تأسيس المعدل المخفض للضريبة على أرباح الشركات المحدد بـ 10% بالنسبة للأرباح المعاد استثمارها (المادة 44 ق م 2022)

✓ منح إعفاء من الرسم على النشاط المهني لأنشطة الإنتاج (المادة 59 ق م 2022)؛

✓ تخفيض نسبة الرسم على النشاط المهني إلى 1.5% بدلاً من 2% على جميع الأنشطة باستثناء نشاط نقل المحروقات عبر الأنابيب (المادة 59 ق م 2022)؛

✓ رفع أسقف الاعباء القابلة للخصم (ق م 2022 ق م 2023)؛

✓ الإعفاء الدائم لفائدة تعاونيات الصيد و تربية المائيات وإتحاداتها المستفيدة من الرخص الصادرة عن السلطة الوصية بهدف تشجيع إنشائها؛

✓ اعفاءات وحوافز لصالح المنتجات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية (تتوافق مع المزايا الممنوحة للمنتجات البنكية الكلاسيكية .)

❖ تبسيط وتنسيق الإجراءات الجبائية

✓ رفع عتبات الاختصاص المتعلقة بمعالجة القضايا النزاعية وهذا بغرض تخفيض آجال معالجة الملفات؛

✓ تخفيف كيفيات الاستفادة من التأجيل القانوني للدفع من خلال خفض الحصة المطلوبة للاستفادة من هذا الأخير عند الطعن المسبق، من 30% إلى 20% (المادة 45 ق م 2023).

✓ ملائمة القواعد التي تحكم الحدث المنشئ للرسم على النشاط المهني مع تلك المقررة فيما يتعلق بالرسم على القيمة المضافة، بهدف تبسيط إجراءات المحاسبة والتصريح.

✓ شطب السجل التجاري من خلال تقديم حصيلة التوقف أو التصريح بتوقف النشاط حسب الحالة، بدلاً من شهادة الوضعية الجبائية.

✓ إعادة دفع، بناءً على تصريح فصلي، الاقتطاعات من المصدر المتعلقة بالمرتبات والأجور التي يدفعها المكلفين بالضريبة الخاضعين للنظام المبسّط للمهن غير التجارية.

✓ تفويض سلطة اتخاذ القرار من مدير كبريات المؤسسات والمدراء الولائيين للضرائب ورؤساء مراكز الضرائب والمراكز الجوارية للضرائب، للأعوان الموضوعين تحت سلطتهم، في حالات منح التخفيض التلقائي للضرائب والرسوم المرتبط حصراً بحالات الإخضاع الضريبي المزدوج.

✓تخفيف نظام إعادة استثمار الامتيازات الجبائية الممنوحة في إطار أنظمة دعم الاستثمار (المادة 9 من قانون المالية لسنة 2023).

❖ منح تسهيلات لدفع الضرائب والرسوم

تم اتخاذ تدابير مختلفة لصالح المكلفين بالضريبة من اجل تسهيل دفع الضرائب والرسوم خاصة في فترة ما بعد كوفيد وتمكينهم من تصفية ديونهم الضريبية عن طريق اكتتاب جداول السداد، الإعفاء المشروط، ...إلخ، و في هذا السياق، تم اعتماد التسهيلات التالية:

- ✓ منح للمكلفين بالضريبة الذين يخضعون للضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، إمكانية خصم فائض الدفع على الأقساط المستقبلية المستحقة الدفع إلى غاية استيفائها، أو طلب استردادها (المادتين 28 و29 ق م 2021).
- ✓ إطلاق الدفع الإلكتروني للضرائب والرسوم عبر الاقتطاع، التحويل، بطاقة ما بين البنوك (CIB) أو البطاقة الذهبية.
- ✓ تبسيط إجراءات إعادة هيكلة الديون الجبائية عن طريق تمديد مدة منح جدول الدفع لمدة تصل إلى ستين (60) شهرًا كحد أقصى عوضًا عن 36 شهرًا (المادة 71 ق م 2021).
- ✓ توسيع تطبيق نظام تصفية الديون الجبائية للرسوم شبه الجبائية والغرامات والعقوبات المالية، المستحقة إلى غاية 31 ديسمبر 2020، ومنح الإعفاء من دفع غرامات تأخير التحصيل للمكلفين بالضريبة الذين دفعوا المبلغ الرئيسي لديونهم الجبائية كاملاً في دفعة واحدة ، قبل 31 ديسمبر 2021 (المادة 75 ق م 2021).

❖ تعزيز الضمانات للمكلف بالضريبة

تم اتخاذ مجموعة متنوعة من الإجراءات لتعزيز الضمانات القانونية المقدمة للمكلفين بالضريبة وتحسين بيئة الأعمال. ويشمل ذلك:

- ✓ تعزيز حقوق وضمانات المكلفين بالضريبة الذين يخضعون للرقابة على الوثائق/التصريحات الجبائية في إطار إجراءات طلب المعلومات والنقاش ألتحاوري والإعلام والإشعار بالإضافة إلى احترام آجال الرد (المادة 49 ق م 2021)
- ✓ إعادة تاطير إجراءات التحكيم فيما يتعلق بالتحقيق في المحاسبة والتحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية الشاملة من خلال منح المكلف بالضريبة المحقق معه، فترة لا تقل عن عشرة (10) أيام للتحضير للتحكيم، وإعداد محضر التحكيم و تبليغ المكلف بالضريبة من اجل تسجيل محتوى أعمال التحكيم والقرارات المتخذة (المادتين 50 و52 ق م 2021).
- ✓ تعزيز الضمانات القانونية للمكلفين بالضريبة الذين يخضعون لمراقبة التقليل في الأسعار وتقييم أسعار التنازل عن الأملاك من خلال إقامة الإجراء التحاوري فيما يتعلق بتسوية حقوق التسجيل والرسم على الإشهار العقاري، كما هو معمول به في اجراءات التحقيق الأخرى (المادة 55 من قانون المالية لسنة 2021).
- ✓ نشر الأسعار المرجعية للعقار على الموقع الالكتروني للمديرية العامة للضرائب والذي يتضمن القيم السوقية المعتمدة من قبل الإدارة الجبائية من أجل تقدير الأسعار المصرح بها عند إعداد عقود البيع أو الإيجار المتعلقة بالعقارات، بالإضافة إلى وضع محاكاة عبر الإنترنت لحساب الضريبة على الدخل الجمالي المتأتي من الإيجار؛
- ✓ تحويل الحصص الضريبية المفروضة باسم المدينين فعليا بهذه الحقوق وذلك في حالة إدانة صادرة بموجب حكم جزائي نهائي، تتعلق بوقائع انتحال هوية أو اللجوء إلى استعمال اسم مستعار (المادة 62 من قانون المالية لسنة 2021).
- ✓ تعزيز شفافية تسيير حق الخصم من الرسم على القيمة المضافة عن طريق ارفاق التصريح ج رقم 50 بكشف للموردين مع إلزامية مصادقة رقم التعريف الجبائي مع رقم السجل التجاري للموردين (المادة 42 من قانون المالية لسنة 2021).

5.II الإحتواء الجبائي والمالي

تم اتخاذ عدة تدابير بهدف تعزيز الاحتواء الجبائي والمالي، والذي يشكل أحد الأهداف التي حددتها السلطات العمومية. ونذكر من بين هذه الاجراءات ما يلي:

- ✓ تخفيف شروط خصم الرسم على القيمة المضافة بعنوان الفواتير المدفوعة نقداً (المادة 23 ق م 2023)، من خلال رفع سقف المسموح به لخصم الرسم على القيمة المضافة على الفواتير المدفوعة نقداً من 100.000 دج إلى 1.000.000 دج ومنح حق الخصم عندما يتم دفع مبلغ الفاتورة عن طريق الدفع البنكي أو البريد، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المقبولة للدفع.
- ✓ رفع الحد الأعلى لمبلغ حقوق طابع المخالصة من 2.500 دج إلى 10.000 دج (المادة 18 ق م 2023).
- ✓ السماح بخصم الاعباء التي تم دفعها عن طريق الدفع البنكي أو البريدي، بالإضافة إلى الوسائل الأخرى المقبولة للدفع، عند تحديد النتيجة الجبائية.
- ✓ مواءمة النظام الجبائي المطبق على المنتجات البنكية الكلاسيكية مع النظام الخاص بالصيرفة الإسلامية.

6.II تعبئة الإيرادات الجبائية لفائدة الجماعات المحلية

إن إدارة الجماعات المحلية تتطلب تعبئة موارد مالية كافية تسمح بضمان تحقيق خطط التنمية المحلية واستدامة الخدمة العمومية، والتي تستمد جزءاً كبيراً منها من الجباية المحلية.

ولهذا الغرض، وبغية الزيادة في القدرات التمويلية للجماعات المحلية، شُرِع في إصلاح الجباية المحلية حيث تشكل الضرائب مصدراً مستقراً ولا يتأثر بتقلبات الأوضاع الاقتصادية. ويتعلق الأمر لاسيما بما يلي :

- ✓ مراجعة طرق تحديد القيم الإيجارية من أجل حساب الرسم العقاري.
- ✓ تحسين أداء الرسم العقاري من خلال نقل عملية تحصيل هذه الضريبة إلى قباضة الضرائب، وهي المصلحة الأكثر كفاءة لتتبع هذه العملية.
- ✓ زيادة قيمة الرسم على رفع النفايات المنزلية وضريبة الإقامة.
- ✓ تخصيص عائد ضريبة الإقامة وضريبة السكن للبلديات (المادة 111 من قانون المالية لسنة 2022).
- ✓ إطلاق عملية إحصاء الأملاك والأنشطة في سنة 2021.

❖ تعزيز الجباية البيئية

بهدف تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على الاستثمار في تسويق وقود نظيف، منحت النصوص التشريعية خصماً بنسبة 75% على الرسم على النشاط المهني:

- ✓ على مبلغ عمليات البيع بالتجزئة للبنزين بدون رصاص ووقود غاز البترول المميع (GPL/C) والغاز الطبيعي المضغوط (GNC)، على حد سواء مثل البنزين العادي والممتاز والديازال (المادة 22 من قانون المالية لسنة 2021).
- ✓ على رقم الأعمال المحقق بعنوان تركيب نظام وقود غاز البترول المميع (GPL/C) (المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة2021 .

التسيير بالنجاعة نحو تكريس ممارسات الحوكمة الفعالة

إن "**التسيير بالنجاعة**" هو نظام يكرس استخدام ممارسات الحوكمة الفعالة والذي دخل حيز التنفيذ في إطار القانون العضوي رقم 18-15 الصادر في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية، إذ يشكل أحد المحاور الأساسية للإصلاح المالي في برنامج الحكومة.

يتمثل المسعى المتخذ في إعداد برنامج عمل متعدد السنوات، مدعوما بمؤشرات إستراتيجية و عملياتية تسمح بقياس نسبة تنفيذ الأنشطة المنجزة.

و يتعلق الأمر بقياس مدى فعالية وكفاءة ونوعية النتائج المحققة، من حيث تحقيق الأهداف الإستراتيجية والعملياتية التي سبق تحديدها وإسنادها إلى المسيرين في إطار عقود النجاعة.

وفي ذات السياق، أطلقت المديرية العامة للضرائب خلال الندوة السنوية لإطارات الإدارة الجبائية المنعقدة في ماي 2023، هذا النمط الجديد للتسيير القائم على التعهد **بعقود النجاعة.**

وقد تمحور العمل خلال هذا الحدث حول أربعة مواضيع استراتيجية وهي :

1. توسيع الوعاء الضريبي وتنشيط التحصيل؛
2. تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين مناخ الأعمال؛
3. المحاربة الفعالة للاوعي الجبائي؛
4. تعزيز قدرات المديرية العامة للضرائب من خلال تعبئة الموارد البشرية واللوجستية.

الأعمال المنجزة سمحت بتحديد مؤشرًات استراتيجية سيتم استخدامها لتقييم النتائج المنتظرة. و سيكون التقييم الأول يخص الانجازات خلال الثلاثي الرابع من 2023، للمديرين الذين اكتتبوا **"عقود النجاعة"**.

التحصيل الجبائي

الوضعية الشاملة للتحصيل الجبائي الخام –المديرية العامة للضرائب

تطور التحصيل للثماني أشهر الأولى من سنة 2023 مقارنةً مع نفس الفترة من 2019 إلى2022 (بملايين الدينارات دج)

	التحصيل حتى 2023/08/31	التحصيل حتى 2022/08/31	التطور (%) (*)	التحصيل حتى 2021/08/31	التطور (%) (**)	التحصيل حتى 2020/08/31	التطور (%) (***)	التحصيل حتى 2019/08/31	التطور (%) (****)
1.الضرائب المباشرة	1 223 713	953 532	28,3%	972 801	25,8%	977 265	25,2%	1 056 007	15,9%
2. حقوق التسجيل والطابع	86 415	66 340	30,3%	60 540	42,7%	49 899	73,2%	63 629	35,8%
3. الرسم على القيمة المضافة (ر.ق.م)	392 970	340 676	15,4%	299 271	31,3%	275 611	42,6%	298 236	31,8%
4. الرسم الداخلي للاستهلاك	53 256	47 731	11,6%	45 310	17,5%	44 726	19,1%	42 941	24,0%
5. الرسم على المنتجات البترولية	124 065	123 157	0,7%	122 100	1,6%	80 228	54,6%	82 498	50,4%
6. الضرائبغير المباشرة	40 827	37 251	9,6%	27 698	47,4%	22 448	81,9%	14 160	188,3%
7. إيرادات مختلفة للميزانية	22 656	20 275	11,7%	20 768	9,1%	19 641	15,3%	13 619	66,4%
8. إيرادات أخرى للرسم على رقم الأعمال	26 450	22 016	20,1%	12 448	112,5%	13 151	101,1%	3 145	741,0%
9. رسم الفعالية والاستهلاك وبيع المنتجات الطاقوية	4 675	2 860	63,5%	3 138	49,0%	2 096	123,1%	/	/
10. إيرادات أخرى تستفيد منها الجماعات المحلية والحسابات الخاصة	29 502	27 576	7,0%	27 561	7,0%	15 166	94,5%	26 423	11,6%
إجمالي المداخيل الجبائية العادية DGI Σ (1 إلى 10)	2 004 529	1 641 413	22,1%	1 591 637	25,9%	1 500 231	33,6%	1 600 658	25,2%
إجمالي المداخيل الجبائية العادية DGI استثناء الضريبة على الدخل الإجمالي الأجور	1 418 719	1 171 572	21%	1 060 594	34%	982 983	44%	1 083 411	31%
الجباية البترولية الخام	3 985 691	3 344 201	19,2%	1 696 443	134,9%	1 394 013	185,9%	1 796 326	121,9%
المجموع العام	**5 990 220**	**4 985 614**	**20,2%**	**3 288 079**	**82,2%**	**2 894 244**	**107,0%**	**3 396 985**	**76,3%**

(*) سنة 2022/2023 ، (**) سنة 2021/2023، (***) سنة2020/2023، (****)سنة 2019/2023

كشف تحليل الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب خلال الثمانية أشهر الأولى من عام 2023، عن زيادة إيجابية بنسبة 22.1% ، وهذا مقارنة بتلك المحصلة في نفس الفترة من عام 2022، حيث بلغت 2004.5 مليار دينار جزائري، ما يمثل 71 % من المبلغ الإجمالي للإرادات الجبائية العادية.

إن مقاربة الإيرادات الجبائية العادية المحصلة خلال الثمانية أشهر الأولى لسنة 2023 مع تلك المحصلة في سنة 2019، أي قبل جائحة كوفيد-19، سمحت بملاحظة زيادة قدرها 25.2%

ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الجبائية العادية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب خارج الضريبة على الدخل الإجمالي / الأجور، للثمانية الأشهر الأولى من سنة 2023، شهدت زيادة بنسبة 21%، مقارنة بنفس الفترة من سنة 2022 وبنسبة 31% من سنة 2019.

كما أن الإيرادات الجبائية الإجمالية المحصلة من طرف المديرية العامة للضرائب بما في ذلك الجباية البترولية، بلغت خلال ثمانية أشهر من سنة 2023 قيمة قدرها 5.990 مليار دج، أي بزيادة قدرها 20.2 % بعنوان نفس الفترة من سنة 2022 و3.76 %مقارنة بنفس الفترة من سنة 2019.

إن إرتفاع تحصيل الجباية العادية، ينتج من جهة، عن تطبيق قرارات السلطات العمومية لإنعاش النشاط الإقتصادي، ومن جهة أخرى إلى تنفيذ التدابير التشريعية التي أقرتها قوانين المالية من 2021 إلى 2023، وكذلك إلى تبسيط الإجراءات الجبائية وتحسين نوعية الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة.

كلنا نساهم..
في بناء الوطن

مديرة النشر: أمال عبد اللطيف ، المديرة العامة للضرائب

لجنة التحرير : م. ديدون ، مدير الاتصال

ف. شطال، نائبة مدير المنشورات و الدعائم الجبائية

ه . عاشوري ، نائب مدير متابعة الرقابة الجبائية للمؤسسات

م عويدات ، نائب مدير جباية المحروقات و النشاطات الاستخراجية

ا. شرشاري، مكلف بالتفتيش

ر. صحراوي، مكلف ببرنامج الترجمة - الترجمة الفورية

وزارة المالية

المديرية العامة للضرائب

مديرية الاتصال

مبنى أحمد فرانسيس، حي مالكي، بن عكنون، الجزائر

الهاتف 021.59.53.53 – الفاكس 021.59.53.47

المكاتب 23.72 / 36.11

mfdgi.gov.dz contact_dgi@mf.gov.dz

المديرية العامة للضرائب - الجزائر (+213) 59 51 51

وزارة المالية مبنى أحمد فرانسيس، حي مالكي، بن عكنون، الجزائر، 16306.